التحرير
سياسية اخبارية جامعة
اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
2643-2382 ISBN

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 61 – تتولى دائرة الحربية جميع الشؤون المتعلقة بالقوات المسلحة من جيش وشرطة ومعدات ومهمات وعتاد وما شاكل ذلك. ومن كليات عسكرية، وبعثات عسكرية، وكل ما يلزم من الثقافة الإسلامية، والثقافة العامة للجيش، وكل ما يتعلق بالحرب والإعداد لها، ورئيس هذه الدائرة يسمى (أمير الجهاد).

اقرأ في هذا العدد

الحق في العلاج من الحاجات الأساسية لاتكفله إلا دولة رعاية حقيقية
إذا حسبت أن « الجَزيرةَ « ثنصِفُ فاعلم أنها للعَرَبِ ثرَجُلُ وَتسَوِّفُ
أمريكا تؤجل اجتماع الرباعية حتى تنضج الطبخة في السودان
توغل الكيان الغاصب في أرض الشام رؤية شرعية
تطابق وجهات النظر والقضايا ذات الإهتمام المشترك

الأحد 16صفر 1447هـ الموافق ل10 أوت 2025 م — العدد 553 — الثمن 1000 مليم

كلمة العدد

"المشترك" تمثال الشمع، ذاك الذي يدعى الناس إلى الطواف حوله!!

يعجز المراقب عن توصيف الحياة السياسية في تونس، أمام الحالة الهلامية لمواقف الأفراد والكتل التي لا تستقر على حال. فهروب سلطة قيس سعيد إلى الأمام، وإيغالها في رمال الأوضاع الاجتماعية الرجراجة، رغم تراكم الفشل في كل الميادين، وعجزه عن تدارك أي سقطة، لم يترك لمن ناصره يوما أو لمن أمهله عساه يأتي بالمعجزة، إلا القول: يكفينا منه أن أراحنا من العشرية السوداء وشخوصها. وفي المقابل، تشظّت كتلة خصومه ومعارضيه ولم تعد تجمعها إلا إرادة رفع يده عن رقاب الناس، دون أي تصور لبديل يمكن أن يقدم للرأي العام. فقد بات اليأس من التغيير في المدى المنظور والمتوسط هو السمة الغالبة على الجميع، مع رجاء مكتوم من أنه لا بأس بسند التغيير من خارج الحدود، إذا كان ذلك هو مهر الديمقراطية. فهذا وذاك فقد القدرة على الثبات في الزحام تحت شمس الحياة. فأعوزت البضاعة الجميع في سوق الناس، فعلا صراخ التشبه بالآخر، وبات البحث عن "المشترك" خشبة الإنقاذ التي يدعى للتمسك بها، بعد أن تخلى هذا وذاك عن شرف حمل رسالة التغيير المبدئي.

باتت الدعوة إلى "المشترك" على تنافر المشارب الفكرية وتباين القناعات، رمزا "للحكمة وبعد النظر"، كأن الاشتراك في الانتماء إلى رقعة من الأرض تنوب عن نظرة الإنسان إلى الحياة وموقفه منها. أو كأن تلك الدعوى كفيلة بالإجابة عن المعالجات التي تلزم الإنسان في حياته، استجابة لفطرته التي فطره الله عليها، أو تقنع عقله الذي مييزه به عن سائر خلقه

** فهل جال بخاطر الثمانين ألفا من مقاتلي جيش الصين الأحمر ومن معهم من النساء والأطفال، البحث عن "المشترك" مع قوات "تشانك كاي تشيك" في أكتوبر ١٩٣٤ وهم يقطعون مراحل مسيرة التأسيس للصين التي كانوا يحلمون بها؟

** وهل كان لينين و"البلاشفة" يبحثون عن "المشترك"مع نيكولاس الثاني و"آل رومانوف" وهم يخوضون صراع إبراز التناقض مع مجتمع الإقطاع الروسي، حتى كان الاتحاد السوفييتي؟

** وهل بحثت "كومونة" باريس عن "المشترك" مع سلطة الكنيسة لما تتابعت أحداث ثورة فرنسا، التي أسلمت عنق "لويس السادس عشر" و"ماري تيريز" إلى مقصلة روبيسبيير؟ فلو كان ذلك لدُقّت أعناق الثائرين بدلا من رأس الملك وحاشيته، وما كان للثورة الفرنسية من أثر.

** ثم ألم تدع قريشا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى "المشترك" بينها وبينه حين قالت: "يا محمد هلم فاتبع ديننا ونتبع دينك ، تعبد آلهتنا سنة ونعبد إلهك سنة ، فإن كان الذي جئت به خيرا مما بأيدينا، كنا قد شركناك فيه وأخذنا بحظنا منه ، وإن كان الذي بأيدينا خيرا مما في يدك، كنت قد شركتنا في أمرنا وأخذت بحظك؟ فكان جوابه صلى الله عليه وسلم: " معاذ الله أن أشرك به غيره " ، فأنزل الله تعالى: (قل يا أيها الكافرون)

أليست الدعوة اليوم إلى "المشترك" هي نفس دعوة قريش، حين دعت إلى خلط الحق من عند الله سبحانه وتعالى بباطلها الذي اعتادته؟ والعجيب اليوم أن من يتمنع حتى عن هذا "المشترك" هو ذاك المعرض عن الحق فيأبى الأخذ به، وهو المتشبث بالعلمانية الجهلاء والديمقراطية العفنة، ولا يرى الحق إلا بعين هواه.

التتمة في الصفحة 4

لماذا لم يعتبر قيس سعيد عسكرة مناطق الثروة « مؤامرة لتفجير الدولة من الداخل»؟

الخبر: نشر يوم الثلاثاء 29 جويلية بالرائد الرسمي عدد 96، أمر عدد 376 لسنة 2025 مؤرخ في 28 جويلية 2025 ، يتعلّق بالتمديد في إعلان منطقة حدودية عازلة. و ينصّ الفصل الأول من هذا الأمر على «أن يمدد إعلان منطقة حدودية عازلة لسنة إضافية ابتداء من 29 أوت 2025» . وتضمن نص ذلك القرار 12 فصلا يحدد بعضها حدود المنطقة و كيفية الدخول والخروج منها والصلاحيات الممنوحة للقوات العسكرية والأمنية والديوانية والسلطات المحلية لتنفيذ ذلك القرار.

التعليق:

يذكر أنه صدر في 29 اوت 2013 قرار جمهوري تم بموجبه الإعلان عن إنشاء المنطقة الحدودية العازلة شملت القطاع الجنوبي والجنوبي الشرقي والغربي للبلاد التونسية على حدودها مع كل من ليبيا والجزائر. وعن أسباب إنشاء هذه المنطقة العازلة في ذلك الوقت هو ما نشرته وسائل الإعلام آنذاك عن مصادر رسمية من وجود مخاطر قائمة في إمكانية تسلل إرهابيين خاصة من الحدود الليبية والجزائرية في ظلّ توتر الأوضاع الأمنية في ليبيا. و هذه المنطقة الحدودية العازلة تمتد على مئات الكيلومترات حوالي (500 كيلومتر) من الحدود الليبية و(500 كيلومتر) من الحدود الجزائرية على شكل مثلث صحراوي يمتد من رأس جدير إلى برج الخضراء من الحدود الليبية، وأيضاً على طول المسافة ذاتها من الحدود الجزائرية.

و السؤال المطروح بشدّة هل الأوضاع الأمنية في تونس اليوم هي مثلها يوم تمّت المصادقة على إحداث هذه المنطقة العازلة ؟ الأكيد الجواب يكون بالنفي ، فما هو المقصود بالتمديد للمرّة الثانية عشر لهذا القانون المثير للجدل الذي يخول للتشكيلات العسكرية المكلفة بحماية المناطق العسكرية المحجرة وتأمينها اللجوء لاستعمال كل الوسائل المتاحة للقوة، لصد كل اعتداء أو هجوم يستهدف الأفراد أو المنشأة بما في ذلك مقاومة أعمال التخريب ومحاولة الدخول بالقوة ؟. إن المتمعن والمتتبع للحيثيات السياسية في البلاد يرى أنّ الأوضاع الأمنية المتدهورة آنذاك لم تكن هي السبب في سنّ هذا القانون بل إنّ هذا القانون هو في الحقيقة تمهيد غير مباشر لقمع الثورات والاحتجاجات الشعبية ولتكميم الأفواه المنادية باسترجاع ثرواتها المنهوبة وحقوقها المفقودة . فالمحتجّون آنذاك في تطاوين وقبلي وقفصة والقيروان والسواسي وقرقنة وغيرها من مناطق البلاد خرجوا يطالبون بثروات بلادهم واستردادها من تسلّط الشركات الاستعماريّة، التي ظلّت تنهبها منذ أكثر من 60 عاما، فجاءهم هذا القانون الذي أجبر الجيش على التدخل وعسكرة مناطق الثروات لحماية الشركات الاستعمارية التي ثبت فسادها وسرقتها لثروة أهل تونس بمساعدة الحكومات المتعاقبة ، بدلا أن تلعب الجيوش دورا حاسما في مستقبل الأمة الإسلامية ولصالح مشروعها الحضاري لا لشركات النهب الاستعمارية.

و في سياق آخر فإنّ الحديث عن المؤامرات في تونس معين لا ينضب فلا يكاد يمر وقت طويل حتى تخرج السلطة بمؤامرة ما تزعم أن «الخونة والعملاء» يحبكونها في «الغرف المظلمة» وفي ارتماء في أحضان الخارج» لتفجير الدولة من الداخل»، و السؤال لماذا لم يعتبر قيس سعيّد ، المفتون الدائم بالحديث عن المؤامرات ، هذا القانون الذي سنه من سبقه مؤامرة ؟ و أنّ " التحدّي لن يقابل إلّا بالتحدّي والشّعب التونسي سيواصل شقّ طريقه وسيحبط كل المؤامرات وكل الترتيبات التي تحاول جيوب الردّة أن تؤجّج بها الأوضاع، فهؤلاء الذين يحنّون إلى الوراء سقطت عن وجوههم كلّ الأقنعة بالرغم من أنّهم يضعون كلّ يوم قناعا جديدا يعلم الشّعب التونسي أنّها أقنعة لم تعد تخفى على أحد"

إنّ مصادقة رئيس الدولة السيد قيس سعيد على تمديد إعلان منطقة حدودية عازلة لسنة إضافية ، يبرز بوضوح على أنّ السلطة في تونس تصرّ على تمكين الكافر المستعمر من نهب ثرواتنا و كذلك على تخلّيها عن دورها في اقتصاد البلاد، وذلك بالتفويت فيما تبقى لها من ملكيات لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وهو ما يدلل على أن من يحكم البلاد إنّما هو تابع وخادم للشركات الاستعمارية ولا يملك أي مشروع من شأنه إخراج البلاد من عنق الزجاجة إلا بما يتوافق مع مصالح الدول الاستعمارية وشركاتها الناهبة. لقد كان الأجدر بحكّام تونس أن تنهل من الإسلام العظيم باعتباره مشروعا حضاريا فيه معالجات لجميع مشاكل الإنسان في الحياة بما في ذلك الحياة الاقتصادية، حيث حدد النظام الاقتصادي في الإسلام الفاصل بين القطاع العام والقطاع الخاص بالشكل الذي لا يجعل ثروات البلاد بيد حفنة من رؤوس المال أو تحت هيمنة الشركات الاستعمارية، فجعل الثروات الباطنية من بترول وغاز و فسفاط ومعادن وغيرها من الملكية العامة لأهل البلاد، فلا يجوز التفويت فيها للقطاع الخاص، و تشرف على إدارتها الدولة، بينما يستفيد مما يخرج منها عامة الناس إما نقدا أو في شكل خدمات، وهذا غيض من فيض مما تزخر به الشريعة المحمدية التي لن ننعم بالراحة والاطمئنان إلا في ظلها

أ.محمد زروق

شمال إفريقيا بين زيارات ميلوني وأسئلة السيادة

يُعدُّ الفضاء المتوسطي تاريخيا واحدًا من أشد المناطق تنافسًا على الصعيدين الإقليمي والدولي. حديثا بعد ثورة 2011 ، جرت تحولات استراتيجية عميقة على مستوى الحوض الجنوبي للمتوسط رفعت الشعوب العربية شعار تغيير الأنظمة العميلة للاستعمار، مما حدّ من حركية الحوض الشمالي الأوروبي الموسوم بالاستعمار، ثمُّ ما لبث أن عاد متقنعا يحمل مساعدات ثم مبادرات محتشمة ثم شراكات لتتحول في تونس مثلا إلى ضغط نحو استعمار جديد تحت عنوان شراكة شاملة ومعمقة "أليكا".

صعود "الإسلام السياسي" في بلاد الثورات، قابله مدّ يميني في الفضاء الأوروبي، ومنه اليمين المتطرف الذي وظّفه الساسة الغربيون في صراعاتهم حين تتطلب الأوضاع تجاوز شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي ظرف وجيز تحوّل اليمين إلى طرف رئيسي في المشهد الأوروبي ، حيث تجاوز 49٪ على مستوى البرلمان الأوروبي. في إيطاليا اكتسح اليمين المتطرف الفاشي الساحة السياسية بقيادة الصحفية جورجيا ميلوني لتفرض على الفضاء المتوسطي حالة من الاستقطاب الدولي الشديد، حيث عادت الأجندات القومية والشعبوية إلى قلب السياسة الأوروبية. ثم مع تراجع المد الثوري في البلاد العربية كانت مناسبة لتتطور مشاريع اليمين خارج الفضاء الأوروبي، ولتتقدّم ميلوني بتفويض أوروبي حاملة خطة "ماتي" "شراكة عادلة مع إفريقيا" لتكون شعار حملتها التبشيرية الجديدة على البوابة الشمالية لإفريقيا.

ميلوني: إحياء المشروع الفاشي في ثوب جديد

من خلال زيارات ميلوني المتكررة لتونس منذ ٢٠٢٣ ولقاءاتها المتعددة مع الرئيس قيس سعيد، برز كمؤشر واضح اهتمام إيطاليا بإعادة التموقع في جنوب المتوسط. شكلت ملفات الهجرة والطاقة قاطرة لتحركات ميلوني، وسط تحديات الهجرة غير النظامية والتقلبات المرتبطة بملف الطاقة بعد الحرب في أوكرانيا وأزمات الأسعار في أوروبا. ومع ذلك، هل هذه القضايا التقنية تخفي مطامح أعمق تتعلق برغبة إيطاليا في استعادة دورها التقليدي وتنافسها مع فرنسا على النفوذ؟ أم أن الأمر يتجاوز الصراع الفرنسي-الإيطالي ليصل إلى استراتيجيات أوروبية موحدة على مستوى ملفات أفريقيا والمتوسط؟ إيطاليا انخرطت مع الاتحاد الأوروبي في خطة "ماتي" لتعزيز الشراكة مع أفريقيا عبر استثمار ضخم في قطاعات الطاقة والبنية التحتية، بهدف احتواء الهجرة وضمان موارد مستدامة للطاقة للأسواق الأوروبية.

لكن، ما مدى واقعية شعار "الشراكة العادلة" الذي ترفعه روما وبروكسل؟ أهو مجرد واجهة لتكريس تبعية اقتصادية جديدة، أم محاولة حقيقية لكسر إرث الاستعمار الفرنسي والأوروبي في القارة السمراء؟ الأرقام تشير إلى أن ميلوني حصّلت تراجعاً ملموساً في أعداد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من سواحل تونس بأكثر من 60% في عام 2024، وفّرت بذلك لنفسها دعمًا أوروبيًا متزايدًا لخطة "ماتي".

سياسياً، كثّفت ميلوني من بناء محور يميني معتدل داخل أوروبا، متوازن بين القوى اليمينية المتشددة والأحزاب التقليدية المحافظة. أعطى هذا لإيطاليا ثقلاً جديداً في التوازنات الأوروبية، ظهر ذلك جليًا مع دعم بروكسل للصفقات الخارجية التي تعقدها ميلوني في أفريقيا والبحر المتوسط.

أما على صعيد التوازنات بين القوى الأوروبية، فتتسم العلاقات الفرنسية-الإيطالية بتوترات متصاعدة حول تقرير مصير النفوذ في أفريقيا. فرنسا تنظر بحذر إلى تحركات ميلوني، وتخشى فقدان إرثها التقليدي لمصلحة إيطاليا التي تحاول ملء الفراغ الناتج عن تراجع الدور الفرنسي في شمال وغرب أفريقيا. في المقابل، تفضل ألمانيا العمل ضمن شراكة أوروبية موحّدة ، لكنها تبقى متحفظة تجاه أي مشروع أحادي الطابع قد يفتح التنافس الأوروبي من جديد

زيارات متقاطعة: لعبة الثعالب في حقل الطاقة

- الجزائر: لم تكن 40 اتفاقية مجرد صفقات غاز. لقد نجحت ميلوني في اختراق الحديقة الخلفية الفرنسية، مستغلة أزمات الجزائر الإقليمية (الساحل والصحراء) لتعزيز النفوذ الإيطالي.

- تونس: الزيارة الخاطفة كشفت هشاشة الموقف التونسي. بينما كان الاتحاد العام التونسي للشغل يعلن إضرابات قطاعية، كانت ميلوني تضغط لربط ملف الهجرة بامتيازات الطاقة

- إسطنبول: اعتراف ضمني بفشل السياسة الأوروبية في ليبيا. التفاوض مع أردوغان – المدعوم أمريكيًا – كشف أن روما تفضل المصالح على المبادئ، ساعية لشرعنة دورها المستقبلي في الملف الليبي.

التتمة في الصفحة 3

إذا حسبت أن " الجزيرةَ " تنصفُ فاعلم أنها للغرب تُرجِّلُ وتُسَوِّفُ

بقلم خديجة بَن صالح

منذ اشتدت وطأة المحنة على الأمة في فلسطينَ المضرَّجة بدماء شهدائها ، وسوريا المنكوبة بجراحها ، والسودان المُغتصبة خيراتها ، وغيرها من البقاع الإسلامية التي تئن تحت وطأة الظلم والاضطهاد وتستغيث فلا ثغاث ، والإعلام الخائن – وخاصة قناة الجزيرة – ما انفك يغدق على المشاهدين صوراً تُذيب الحجر : جثثاً مُشوَّهة ، وأطفالاً مُشرَّضة ، وأمهاتٍ تندب أبناءها تحت ركام البيوت ، كل هذا تحت شعار "نقل الحقيقة " الكاذب! بينما يُخفي عنك صرخات يهود المفزوعين، وانهيارهم النفسي، وتفرق كلمتهم، ورعبهم الذي يصرخ في عيونهم من ثلةٍ مؤمنة لا سلاح لها غير التوكل على الله.

ثم يأتي هذا الإعلام بعلمانيين، يزعمون أنهم "محللون سياسيون " ، فيحلِّلون الأحداث بضحالة الفكر وسذاجة الرأي ، صارفين الناس عن الدواء الناجع لأوجاع المسلمين ، ألا وهو إقامة دولة الخلافة الراشدة التي تعزهم بعز الإسلام ، وترعى شؤونهم بشرع الله الحكيم! وهم وإن كانوا يعرفونَ هذا الحل الجذري ، إلا أنهم يتعامون عنه عمداً ، ويصرفون الأمة عن جادة الصواب ، ليُضلُّوها عن سبيل نهضتها ، ويَحُولوا بينها وبين إيجاد الحل الأصيل!

بل إنهم لَيَكممون الأفواه ، ويُعمون العيون ، ويُصمُّون الآذان عن تحركات المخلصين من أبناء الأمة. فحزب التحرير منذ طوفان الأقصى يخرج في مسيرات كل يوم جمعة، ينادي الجيوش الإسلامية لنصرة إخوانهم في غزة، بينما يُسجن شبابه الأبطال، ويُعذبون في زنازين الطغاة! وآخر أعماله تلك المسيرة الهائلة في تركيا (27-7-2025) ، حيث امتزج معها الجماهير كالسيل الجارف ، فما إن تمد بصرك لا ترى إلا سواد رؤوسهم كالليل الدامس ، وقد ملأوا الشوارع هتافاً وكلماتهم كالسيوف توقظ الأمة من سباتها!

كل هذا لا تجد له صدى في إعلام أذنابه مرتزقةٌ في خدمة الدوائر الغربية، يهدف إلىً صرف الناس عن الحق، وزرع اليأس في قلوبهم! تباً لأياد غربية خسيسة ، انسلخت من جلد أمتها ، وخانت دينها ، واستظلت بسرابٍ ظل هذه الدوائر [أَلَا سَاءَ مَا يَصْنَعُونَ]

إن وسائل الأعداء واحدةٌ عبر التاريخ: فكما كان فرعون يُذكي الإعلام الكاذب ضد موسى عليه السلام، ويقول: [إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ] ، وهو عينُ الفسادِ! فهكذا يفعل إعلامُ اليوم، يُخوِّف الناسَ من الإسلام، ويُلبس الباطلَ ثوبَ الحق! لكن الأمة بدأت تستيقظ، وستدرك أن هؤلاء الإعلاميين [كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ]. فويلٌ لهم يوم تقوم الساعة، ويُكشَفُ الغطاء، [فَيَعْلَمَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ].

الحق في العلاج من الحاجات الأساسية لاتكفله إلا دولة رعاية حقيقية

*الخبر:

أصدرت وزارة الصحة التونسية بتاريخ 24 جويلية 2025 ، بلاغا توضيحيا بشأن وفاة شابة في المستشفى الجهوي بقفصة ، جاء فيه " على إثر تسجيل وفاة الشابة سيدة بحيري يوم 22 جويلية 2025 بالمستشفى الجهوي الحسين بوزيان بقفصة ، بعد خضوعها لعملية جراحية استعجالية بسبب انفجار الزائدة الدودية ، ونتيجة مضاعفات خطيرة رغم المتابعة الطبية الدقيقة ، تتقدّم وزارة الصحّة بأحرّ التعازي إلى عائلة الفقيدة ، راجية من الله أن يتغمّدها بواسع رحمته ويلهم ذويها جميل الصبر والسلوان.

وإذ تعبّر الوزارة عن تضامنها مع العائلة ، فإنها تهيب بالجميع بعدم استباق نتائج التحقيقات الجارية وتؤكّد ما يلي:

- تم الإذن بفتح تحقيق إداري وطبي على المستوى الجهوي والمركزي لتحديد كل المسؤوليات.

- ستعلم الوزارة الرأي العام بنتائج التحقيقات فور استكمالها ، في كنف الشفافية واحترام كرامة المريض ، وتعزيز ثقة المواطن في المرفق العمومي الصحّي.

- تؤكد وزارة الصحّة التزامها بضمان رعاية صحّية عادلة ولائقة لكافة التونسيين.

- كما تثمّن الوزارة الجهود التي يبذلها الإطار الطبي والشبه الطبي في مختلف المؤسسات الصحية."

*التعليق :

حاجة الإنسان إلى العلاج و الدواء ، حاجة ماسة فهي من أهم مظاهر رعاية الشؤون ، والأصل أن يكون دور السلطة المسؤولة عن صحة الناس ، توفير أعلى قدر ممكن من الحفاظ على صحتهم وسلامتهم لا فقط الجسدية ، بل وحتى النفسية ، و الحال أن القائمين على هذا القطاع انبروا لإصدار بيان يغطي الجريمة ولا يكشفها ناهيك عن معالجة أسبابها ...فهذه الوزارة لم تقدم في بلاغها السبب الحقيقي المؤدي لوفاة الشابة بل تعمدت المغالطة بقولها أن سبب الوفاة مضاعفات ما بعد الجراحة و الحقيقة أن ترك الفتاة دون علاج هو المتسبب في تعكر حالتها ، وأن رفض التدخل لعلاجها نظرا لانتهاء صلاحية بطاقة العلاج و عدم امتلاك العائلة مبلغ السبعة والستين دينارا ، أجر التسجيل لتلقي الخدمات الصحية هما السبب في تأخر التدخل ليوم أو أكثر ، فتطورت حالة المريضة و أصبح حتى التدخل الجراحي غير مجد ...

إن قيمة الإنسان أصبحت تقاس بما يملكه من المال ، وفرصته في الحياة ترتبط بحجم ثروته المالية ،تزداد بازديادها وتقل بقلتها ، وهذا الأمر يسري على الجميع في ظل العيش بالنظام الرأسمالي و الخضوع لأحكامه ، فهو نظام البقاء للأقوى ، نظام يقوم على تحقيق الربح في كل المجالات ، لذلك أصبح كل شيء يقاس بالمال و الربح والخسارة ، حتى ما يفترض أن يكون قطاعا يتلقى فيه الناس علاجات من أسقامهم أصبح خاضعا للمنطق الربحي فلا مجال لعلاج دون مقابل قل أو كثر ، فالعلاج خدمة بمقابل لا تقدم بدونه...

لأجل ذلك نقول للوزارة التي أذنت بفتح تحقيق و تحديد المسؤولين عن الجريمة ، إن هذا مجرد مضيعة للوقت وهدر للجهود وتستر عن المجرم الحقيقي ، فالموظف الإداري ملزم بتطبيق القانون وهو غير مسؤول عن النتائج التي تتبع التزامه بتطبيق القانون بسلبياتها وإيجابياتها ، وإن أردنا البحث عن المسؤول الحقيقي سنجد أن من وضع القانون لم يراعي الحالات الطارئة ولا الإستثنائية بل إنه فرض على الموظف التعامل مع كل الحالات بطريقة واحدة وليس من حقه ولا واجبه الاجتهاد في مثل هذه الحالات فهو مكلف بحفظ المؤسسة الحكومية و حماية مصالحها ، فكيف تطالبونه بمخالفة القانون وسيف مسلط على رقبته يحاسبه على كل مخالفة أو تجاوز ؟

والوزارة إن أرادت تحديد الجاني أو المسؤول و معاقبته ، فما عليها إلا محاكمة القانون الإداري ، و التحقيق مع من وضعه بل ومن أخضع الناس لمثل هذه القوانين الجافة التي تفتقر إلى أية قيمة وتتجرد من كل خلق حسن . نعم إن المنظومة القانونية هي المتهم الوحيد ، وهي من يعمل الجميع من مسؤولين وإعلاميين على إبعادها عن دائرة الاتهام حتى لا ينكشف الزيف والخداع الذي نعيشه في ظل تطبيق الرأسمالية المقيتة رغم أنها تتستر وراء منظومة حقوقية واسعة ، نسمع شعاراتها الرنانة ولا نرى لها أثرا في حياتنا ، فهذه الفتاة لم تتمتع من كل قوانين الحقوق بأي حق حيث عجزت قوانين حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الانسان عن حل مشكلة حقها في تلقي العلاج دون مقابل لتكون نهايتها بسبب تأخر التدخل الطبي هي الشاهد على فشل كل تلك القوانين الوضعية التي لا تعدو عن كونها حبرا كتب على الورق سرعان ما يتبخر ولا تجد له أثرا.

و نحن حين نبين ما سبق لا نتحدث عن حال الصحة في تونس فحسب ، بل إن هذا يحدث في العالم فلا ننسى كيف أقرت أمريكا وهي الدولة الأولى في العالم أن تضحي بالمسنين و بذوي الاحتياجات الخاصة أثناء جائحة كورونا و تستثنيهم من العلاج و التلاقيح و منحها لفئات تستحق الحياة أكثر منهم ، لأنهم لا يرون حاجة لبقائهم على قيد الحياة ، نعم إن الرأسمالية تتعامل مع المرض و العلاج كشكل من أشكال الاستثمارات التي لا تقبل الخسارة بل إنها أساسا قائمة لجني الأرباح لذلك تقوم كل قوانين الصحة في العالم على تحقيق القيمة المادية فحسب رغم عجز الناس عن تحمل تكاليف العلاج لا توجد أي نية لمراجعتها أو تعديلها ، ففي تقرير لمنظمة الصحة العالمية لعام 2023 أشار إلى أن قرابة ملياري إنسان لا يستطيعون تحمل تكاليف الرعاية الصحية الأساسية ...

نعم إن هذا النظام الوضعي الذي يقوم على الندرة النسبية لا يهمه موت الناس بل إنه يقوم بقتلهم بشتى الوسائل ، فكيف نستغرب وفاة شابة بسبب عدم توفر المال أو بطاقة العلاج والعالم يشاهد مصائد الموت في غزة وقد تأكد الجميع أنها مصائد أعدت بإحكام لقتل كل باحث عن لقمة تسد جوعه ، موت محقق بسبب الجوع أو بسبب القصف ، تلك هي سياسة الرأسمالية ، تموت الأغلبية الفقيرة حتى لا تكون شريكا للأقلية الثرية في نعيم الحياة ...

إن أكبر جريمة يجب التحقيق فيها هو القبول و السكوت على منظومة الرأسمالية التي جرعت البشرية الظلم والقهر ألوانا ، و إن أعظم إنجاز أن نعود للعيش بالإسلام العظيم الذي كان حكامه يعَبِّدون الطريق خشية أن يحاسبهم الله إن عثرت بغلة بسبب تقصيرهم . نعم إن العيش بالإسلام وحده يمكن المسلمين من العيش الكريم فالإسلام يفرض الرعاية التامة للشؤون ، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :"أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ.." فالصحة مثلا حقّ يفترض على الدولة أن تكفله فتوفر العلاج المجاني ، هكذا كان حال المسلمين لما حكم الإسلام بل و أفضل من ذلك بكثير فقد كانت البيمارستانات في الدولة الإسلامية تسبق المستشفيات في كل العالم بتسعة قرون من حيث التنظيم والإدارة و النظافة وتقديم الخدمات ، وكانت تمنح المرضى إضافة إلى العلاج المجاني فترة نقاهة خالصة الأجر ناهيك عن البحوث و الاكتشافات في المجال الصحي التي تميزت فيها الدولة وبلغت تقدما كبيرا حُرمنا منه اليوم بسبب تحكم الأنظمة الوضعية .

في الختام نقول إن موت الشابة في قفصة حادثة ستتكرر مادام النظام الرأسمالي هو الذي يحكمنا و أننا لن نتمتع برعاية صحية حقيقية إلا في ظل دولة إسلامية تقوم قوانينها على حفظ النفس البشرية و يسهر حاكمها على رعاية شؤون الناس بدافع تقواه للمولى عز وجل و ليس خوفا على منصبه أو تطبيقا لأوامر سيد يخضع له ، فإن أراد المسلمون أن يتمتعوا بالعيش في عدل الإسلام ، فالواجب عليهم العمل الجاد لقلع النظام الوضعي و استئناف العيش بالإسلام في ظل خلافة راشدة ثانية على منهاج النبوة .

سهام عروس

أمريكا تؤجل اجتماع الرباعية حتى تنضج الطبخة في السودان

أوكل رئيس أمريكا ترامب ملف السودان إلى مسعد بولس، مستشاره الذي لعب دوراً كبيراً في جذب الأصوات العربية لفوز ترامب في حملته الانتخابية، وهو الذي دعا لمؤتمر واشنطن، الذي تم إلغاؤه.

فقد أعلن عن إلغاء اجتماع اللجنة الرباعية بشأن السودان، الذي كان من المقرر أن يستضيفه وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، مع وزراء خارجية السعودية ومصر والإمارات، الأربعاء ٣٠ تموز/يوليو، دون تحديد الأسباب أو موعد جديد للاجتماع، ما أثار التساؤلات حول أسباب الإلغاء، فأوجد إحباطا في أوساط الساسة والمتابعين.

كان الهدف من هذا المؤتمر، هو إطلاق حوار سياسي شامل بين طرفَي النزاع، ووقف التدخلات الخارجية، والتأكيد على وحدة السودان وسيادته، حسب بيان الخارجية الأمريكية. إلى جانب إصدار بيان مشترك يطالب بإنهاء الأعمال العدائية، وإطلاق مبادرات لتعزيز وصول المساعدات المسماة إنسانية.

إن المتابع للأحداث في السودان يجد أن أمريكا هي الممسكة بخيوط اللعبة كلها، فهي التي أشعلت الحرب بين عميليها البرهان وحميدتي بقصد إخراج نفوذ أوروبا وبخاصة بريطانيا، وأمريكا هي التي أوجدت منبر جدة لإنهاء النزاع، وحصر الحل بيدها هي دون سواها، وهي التي أوعزت بإطالة أمد الحرب، وهي التي أوجدت منبر سويسرا لذر الرماد في العيون، ثم صنعت ما يسمى بالرباعية التي أبعدت منها بريطانيا، ثم أجلتها مرتين، كل هذه الأمور تري أن أمريكا هي التي تدير الأوضاع في السودان، فتحرك الملفات متى أرادت، وتغلقها متى شاءت. فقد نقلت وكالة فرانس برس، أن اجتماع الرباعية تم تأجيله نتيجة لخلاف بين مصر (أداة أمريكا) والإمارات (أداة بريطانيا) حول فقرة اقترحتها الإمارات في البيان الختامي تدعو إلى إبعاد الجيش وقوات الدعم السريع، عن مستقبل العملية السياسية، وهذا ما لا يروق للولايات المتحدة أن تسمعه، من أجل هذا أشعلت أمريكا الحرب بين عميليها البرهان وحميدتي وقد شرعت عمليا في تركيز عميليها بتثبيت نفوذها كل في أماكن سيطرته. فوُجدت حكومتان في بلد واحد، في وقت واحد!

أولا: رئيسان للمجلس السيادي؛ البرهان وحميدتي.

ثانيا: نائبان لمجلسي السيادة؛ مالك عقار، نائبا للبرهان، والحلو نائبا لحميدتي

ثالثا: رئيسا وزراء؛ كامل إدريس مع حكومة البرهان، والتعايشي مع حكومة حميدتي

رابعا: يوجد ولاة الولايات في الحكومتين عينهم رئيسا مجلسي السيادة.

وكذلك الوزراء، منهم من تم تعيينه في الحكومتين، ومنهم من ينتظر...

أفلا يعني كل ذلك الشروع عمليا في تفتيت السودان؟!

عموما أمريكا تريد أن تضع أهل السودان أمام أمر واقع لا مفر منه، وهو الاعتراف بعميليها، ومن ثم يجلسان، عبر الرعاية الأمريكية، لتقسيم السودان؛ هذا الثور الذي ذبحه الرجلان بعد أن افتعلا حربا عبثية قذرة للاستفراد بحكم السودان لصالح النفوذ الأمريكي.

أما بالنسبة للحركات المسلحة الأخرى فقد تحصل على الفتات، أو بقية من عظام في تشكيل الحكومتين، كل حسب قوته وتأثيره.

إن المتتبع للوضع في السودان، يجد أن أمريكا تماطل في الحل حتى يتم إبعاد أدوات بريطانيا بالكامل (حركات دارفور المسلحة، ورجالها من المدنيين)، إن استطاعت، أو إخضاعهم تحت سيطرة عملائها، وقد أبدى مناوي رغبة في الدخول في تفاهمات مع قوات الدعم السريع، فقد قال رئيس حركة تحرير السودان منى أركو مناوي: "سنظل في تواصل مع المجتمع الدولي والقوى السياسية حتى الدعم السريع إذا وجدنا له رؤية معقولة" (الجزيرة، ٢٠٢٥/٧/٣٠م).

إن اجتماع الرباعية أجّل كما أجل غيره من المؤتمرات حتى تنفرد أمريكا بحكم البلاد أو يكون نفوذها هو الراجح.

إن أمريكا هي الدولة الأولى في العالم فلها ضلع كبير في كل المشاكل الموجودة في العالم، فهي التي تثير بؤر التوتر في المناطق الملتهبة، فهي تخلق الأزمات، وتثير المشاكل، وتوجد التوترات، ثم بعد ذلك تدير هذه الأزمات، وتبحث لها عن حلول، تفعل ذلك كله باعتباره جزءاً من استراتيجيتها للهيمنة على العالم.

إنه لمن المؤلم أن يتقاتل المسلمون من أجل مصالح الكفار المستعمرين. ومن العبث أن نظن أن الحل يأتي من هؤلاء الأعداء، فربط قضية البلاد الإسلامية بغير الإسلام، هو انتحار سياسي. فالحل يكمن بأيدينا بجعل الإسلام وحده أساسا لحل قضايانا. هذا ما لا يوجد في الدول الوطنية لأنها دول وظيفية تأتمر بأمر أسيادها. فجعل العقيدة الإسلامية أساساً للحياة، هو الذي يحرر المسلمين من تدخلات الكافرين، ولا يكون ذلك إلا في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان

تتمة...شمال إفريقيا بين زيارات ميلوني وأسئلة السيادة

في مقابل الحراك الايطالي الأوروبي ، لا تشير الأدلة إلى وجود تنسيق أو حتى تشاور بين الدول القائمة في بلادنا. بل على العكس، هناك تنافس غير شريف أحياناً بين الأطراف الإقليمية (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا). تستغل هذه الثغرات ببراعة من قبل القوى الدولية لفرض شروطها على كل دولة على حدة، بل ويتعمد بعضها إدامة هذه الانقسامات لضمان دوام الهيمنة والانتفاع من حالة التشرذم المستمرة.

أين نحن من هذا الغزو الأوروبي؟

في ضوء هذه التطورات، يزداد التنافس الدولي على مواردنا، وسط تنامي الشراكات الدفاعية والأمنية وتزايد الرهانات على سلاسل الطاقة والغذاء والهجرة كأدوات ضغط متبادلة. أخيراً، تظهر اللحظة الراهنة وكأنها مفترق طرق: إما تتجه المنطقة لبناء مشروع إقليمي يستعيد زمام المبادرة ويغلق الباب أمام التدخلات الخارجية، أو تبقى محوراً لصراعات النفوذ والأسواق ومسرحًا لتجاذبات قوى لا ترحم. والسؤال: هل تملك القيادات السياسية والفاعلين في شمال إفريقيا من الوعي والإرادة ما يكفي لمواجهة عقيدة التقسيم والإبقاء على القرار السيادي في يد أبناء المنطقة، أم أن فُرص التوحد ستبقى مؤجلة أمام عربات المصالح الأوروبية المتسارعة؟ لا يمكن الحديث عن سيادة حقيقية دون وجود خطة واضحة المعالم للعلاقات الخارجية تكون أولوية سياسية قصوى، تتجاوز الصراعات الداخلية والانقسامات، وتعمل عليها القوى السياسية بل عامّة الناس حتى تصبح رأيا عامّا. اليمين الأوروبي المتصالح مع تاريخه الاستعماري والفاشي والمتطلع لإحياء أمجاد "المجال الحيوي" الروماني المسيحي، يقدم نفسه بوضوح. في المقابل، لدينا وسط سياسي غرق في سرديات الحداثة والتوافق والديمقراطية، التي صارت مسخرة الشعوب الغربية. العالم يعاني من أزمات عميقة نتيجة فشل النموذج العلماني الفاصل بين الدين والحياة، العالم يبحث عن بدائل و المسلمون، بامتلاكهم مقومات الوحدة (لغة، ثقافة، تاريخ، دين، ثروات طاقية، امتداد إفريقي) وفي ذمتهم حكم شرعي يدعوهم لإقامة دولة توحدهم وترعى شؤونهم بالإسلام، ويمتلكون الإجابة والحل الحضاري الذي تحتاجه البشرية للخروج من نير النظام الرأسمالي الكولونيالي القائم على هيمنة الأقوياء ونهب الثروات. السؤال المطروح بإلحاح: أين نحن من استثمار هذه المقومات وبناء استراتيجية موحدة تليق بمكانتنا وتاريخنا وتحمي أمتنا وعقيدتنا؟ قال تعالى : وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ" (الأنفال: ٧٣). فهل ننتظر حتى تصير شمال أفريقيا ساحة حرب جديدة؟

أ.ياسين بن يحيى

المؤتمر الدولي للسلام في نيويورك ما لم يحققه يهود بالسلاح يحققونه بالمؤامرات!

إذا استعرضنا سريعا إعلان نيويورك نجد أن هذا المؤتمر الذي في ظاهره أنه عُقد من أجل وقف التجويع الواقع على أهل غزة وإنهاء الحرب والاعتراف بالدولة الفلسطينية، فإن باطنه علاوة على ما جاء فيه صراحة هو في الحقيقة خلاف ذلك، فالإعلان يرسم خطاً عريضاً أساسياً يضمن في حال تنفيذه تحقيق ما لم تستطع آلة الاحتلال العسكرية أن تحققه على الأرض بالقوة والإبادة والتجويع، كما أنه يحرص على أن تكون بنوده مقبولة لكيان يهود، وتضفي الشرعية الكاملة لكل ما يقوم به. وهو عند الحديث عما هو مطلوب من الاحتلال يستخدم عبارات "طالبنا، وأيدنا، ودعونا"، وعند الحديث عما هو مطلوب من أهل فلسطين يستخدم عبارة "ينبغي، ويجب، والتزمنا".

وحيث إن المقام لا يتسع لمناقشة بنود الإعلان كلها فإننا نعرض جزءاً منها لبيان ذلك، حيث إنه:

* ساوى بين الضحية والجلاد فيما يتعلق بالأعمال الحربية، رغم ما يشاهده العالم من جريمة إبادة راح ضحيتها أكثر من ستين ألف شهيد، ورغم الدمار الهائل الذي جعل معظم مناطق القطاع غير قابلة للسكن، ورغم التهجير والتجويع.

* يفرض على المقاومين تسليم السلاح، ويتعهد بأن أية دولة فلسطينية ستقوم استنادا إلى مشروع حل الدولتين ستكون منزوعة السلاح تماما، تحت مبرر أنها ستتمتع بالحماية الدولية.

* يفرض على حركة حماس إطلاق جميع الأسرى وإعادة جميع الرفات، ولا يفرض على الاحتلال تحرير جميع الأسرى في معتقلاته، بل يجعله منوطا بصفقة تبادل.

* يفرض على حماس تسليم قطاع غزة بالكامل للسلطة الفلسطينية تحت إشراف دولي، ويؤيد نشر بعثة دولية مؤقتة لتحقيق ذلك.

* يقرن بين إقامة دولة فلسطينية وبين اندماج كيان يهود وتحقيق الأمن له والتطبيع والتعايش.

* أعلن الالتزام بتدابير وبرامج مكافحة الإرهاب والتحريض وتعزيز ثقافة السلام عبر جميع المنصات بما في ذلك تحديث المناهج الفلسطينية.

* نص على إجبار الفصائل على نبذ العنف واتخاذ تدابير صارمة ضد كل من يرفض التسوية المطروحة.

* نص على دعم قوات الأمن الفلسطينية بالمال والتدريب والإشراف من خلال شركاء دوليين وإقليميين.

مما سبق وغيره يتضح بأن هذه نفسها في حقيقة الأمر مطالب يهود: أن تستسلم حماس، أن تسلم سلاحها، أن تخرج من حكم غزة، وهو ما أعرب عنه ترامب وإدارته.

وبالتالي فإن أهداف الحرب التي وضعها نتنياهو وعجز عن تحقيقها أصبح المطلوب من خلال المؤتمر الدولي أن تحققها السلطة الفلسطينية بدعم وشراكة دوليين، يعني أن السلطة ستكون رأس حربة للعالم في تحقيق أهداف يهود في الحرب التي أكدت عليها أمريكا، وأن المهمة تتعدى محاربة المجاهدين، بل يصل الأمر إلى محاربة التطرف، فالقول بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر تطرف، والمطالبة بتحكيم شرع الله تطرف، وكون أرض فلسطين وقفا إسلاميا تطرف. وأما التحريض فدعوة المسلمين لواجبهم تجاه فلسطين، والدعوة إلى تحرك الجيش، ومدح الجهاد والمجاهدين، والدعوة لعدم القبول بمعاهدات السلام كل هذا يعتبر تحريضا. ومن هنا مطلوب من هذا الذي سيحكم غزة في اليوم التالي ليس أن يحارب المجاهدين فحسب، بل مطلوب منه أن يحارب كل دعوة يمكن أن تسمى تحريضا أو تطرفا، وكل دعوة تتعلق بالإسلام كنظام وحضارة وجهةٍ تقوم في وجه الغرب وحضارته يعتبرها الغرب تطرفاً، وكل دعوة للتحرك بناء على أحكام الإسلام تجاه فلسطين وغيرها تعتبر تطرفا. وبمعنى آخر مطلوب من الحاكم المتوقع بناء على مؤتمر السلام أن يحارب الإسلام والدعاة له في غزة وفي سائر فلسطين، بل وأكثر من ذلك حيث تضمن الإعلان تغيير المناهج بعد كل التغييرات التي مسختها.

ويتضح أيضا حسب الإعلان أن كل عمل للسلطة مطلوب منها أن تقوم به تحت تدريب الأمريكان والأوروبيين والجهات الدولية، وهي تماما القوات نفسها التي دربها دايتون لتخرج الفلسطيني الجديد الذي هو مستعد لقتال أهله واقتحام المخيمات والتنسيق الأمني (التجسس)، فهؤلاء سيدربونهم حسب المؤتمر ليكونوا أعداء لكل من تسول له نفسه حمل السلاح ضد يهود، يعني ليصبحوا جنودا لحماية يهود، ولتصميم وإنتاج الفلسطيني (النعجة) الذي لا يمانع أن يأكله الذئب لأنه يقدس السلام والتعايش حتى ولو كان ميتا.

وفي النهاية فكل هذه الشروط والمطالب إن طبقت من خلال هذا المؤتمر أو غيره فإن السلطة الفلسطينية جاهزة بتاريخها المعهود لأن تطبقها بحذافيرها وأن تكون ملكية في ذلك أكثر من الملك نفسه، أي أكثر من يهود وأمريكا والنظام الدولي ومن حكام المسلمين.

وهذا كله مقابل عدم وجود أي ضمانة أو أعمال دولية ذات بال يمكن أن تجبر يهود على شيء، فيبقى الحال على وضعه الحالي باستحالة أن يعطي يهودُ للسلطة شيئا، فما بالك بدولة فلسطينية مستقلة!

والخلاصة، فإن كل ما قدمه المؤتمر المتباكي على أهل غزة ما هو إلا محاولة صنع نصر عجز عنه يهود، وتأمين أمنه ودمجه في المنطقة الإسلامية مقابل لا شيء سوى المزيد من التهجير والحصار الخانق لغزة والضفة، وآلية ذلك حسب هذا المؤتمر وإعلانه أن ما على أهل فلسطين أن يفعلوه يجب أن يفعلوه فورا وبحزم، وما يُطلب من الاحتلال سيكون رهنا بمفاوضات جديدة يملك فيها كل الأدوات لتحقيق أهدافه كلها!

كتبه: الأستاذ عامر أبو الريش – الأرض المباركة (فلسطين)

قانون منع تعدد الزوجات والحصاد المر

بتاريخ 8 أوت 1956 أصبحت تونس أول دولة عربية تلغي رسميا تعدد الزوجات، حيث يتزامن يوم 8 أوت 2025 الذكرى 69 لتاريخ إصدار منع تعدّد الزوجات في مجلة الأحوال الشخصية، وقد صدرت هذه المجلة في سياق سياسي واجتماعي يهدف إلى بناء مجتمع على أساس النمط الغربي، الذي يفصل الدين عن الحياة.

قانون منع التعدد والحصاد المرّ:

وقد اشتهرت هذه المجلة بمنع تعدد الزوجات، وينصّ الفصل 18 من المجلة على عقوبات تصل حد السجن لمن يتزوج أكثر من واحدة، وقد أثار هذا القانون جدلاً واسعاً بين العلماء والمفكرين لما له من آثار سلبية على المرأة في تونس.، أدت إلى تفكك الأسرة وأضرت بالمرأة على المدى الطويل. فقد أدى إلغاء تعدد الزوجات وتسهيل إجراءات الطلاق إلى زيادة حالات الانفصال وتفكك الأسرة، مما ترك العديد من النساء في وضع اقتصادي واجتماعي هش. وفي حين أن المجلة سعت إلى حماية المرأة من الطلاق التعسفي، إلا أن الواقع ينطق بفساد التشريع الغربي وفساد مجلة الأحوال الشخصية واثارها المدمرة وحصادها المرّ على الأسرة عموما وعلى المرأة خصوصا.

فبعد 69 سنة من صدورها بلغت نسبة العنوسة في تونس 65 بالمائة، أي أكثر من مليونين وربع مليون إمرأة عانس بحسب الديوان الوطني للأسرة...وحسب تقرير معهد الإحصاء لسنة 2024، تُقدر نسبة الطلاق في تونس، ب 14 ألف حالة طلاق سنويا أي بمعدل 38 حالة يوميا، وتقدر نسبة الولادة خارج إطار الزواج ب 868 حالة سنويا، أي اكثر من 70 ولادة من أبناء الزنا شهريا. هذا بالإضافة إلى أن العنف ضد المرأة في تونس لم ينخفض بالرغم من وجود المجلة، بل تزايد في بعض الحالات.

تعدد الزوجات حكم شرعي تحتاج إليه البشرية جمعاء:

إن منع تعدد الزوجات، يتعارض مع النصوص القرآنية التي تجيز التعدد، كما في قوله تعالى: "فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ" (النساء: ٣). لذلك يعتبر قانون منع التعدد محاولة لفرض نموذج غربي يتعارض مع الهوية الإسلامية للمجتمع التونسي.

إنّ من رحمة الله بالإنسان وفضله عليه أن أباح له تعدد الزوجات وقصره على أربع, فللرجل أن يجمع في عصمته في وقت واحد أربعة نساء، ولكن الله يأمر بالعدل بينهن، والاقتصار على واحدة في حالة الخوف من عدم العدل. إلا أنه يجب أن نعلم أن العدل ليس شرطاً في إباحة تعدد الزوجات، وإنما هو حكم لوضع الرجل الذي يتزوج عدداً من النساء، أي أن تعدد الزوجات حكم شرعي والعدل بينهن حكم شرعي آخر غير الحكم الأول. والعدل المطلوب هو العدل في الزوجية بين النساء الذي يدخل في طاقة البشر وذلك بالتسوية بين زوجاته فيما يقدر عليه من المبيت ليلاً والطعام والكسوة والسكنى وماشاكل ذلك.

أما الميل، وهو الحب والاشتهاء، فإنه لا يجب العدل فيه لأنه غير مستطاع ومستثنى بنص القرآن قال تعالى: (وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا) [النساء 129] لأن الإنسان لا يستطيع أن يعدل في محبته، ويؤيد ذلك حديث عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقسم فيعدل ويقول : «اللهم إن هذا قسمي فيما أملك, فلا تلمني فيما تملك ولا أملك» (يعني قلبه) أخرجه الحاكم وابن حبان.

وهذا التعدد ليس واجباً وليس مندوباً، وإنما هو مباح أباحه الإسلام للرجل في الوقت الذي يحب وقد عالج الكثير من المشاكل، من ذلك عندما يكون عدد الإناث في بعض الشعوب أكثر من عدد الذكور نتيجة الحروب أو في حالة السلم، وهذه الزيادة تحتاج لتعدد الزوجات حتى لا ينحرفن ويقترفن الرذيلة فيفسد المجتمع وتنحل أخلاقه، أو يقضين حياتهن فى ألم وحرمان وشقاء العزوبية.

أو عندما تكون الزوجة عقيمة لا تلد, أو مريضة مرض لا يرجى شفاؤه، وهي مع ذلك لها من الحب في قلب زوجها وله من الحب في قلبها، والزوج راغب بالنسل ولديه حب لأولاده، فإما أن يرضى بهذا الواقع الأليم ويحرم من الأولاد، وإما أن يطلق الزوجة التي يحب حتى يتزوج بأخرى لينجب الأولاد؛ لهذا كان لزاماً لهذا الزوج أن يجد الحل في الإسلام فيتزوج بأخرى وينجب منها الأولاد مع الاحتفاظ بزوجته الأولى التي يحب.

كما أن حكم التعدد حل لبعض الرجال الذين لهم طاقة غير عادية في الميل الجنسي، فلا يكتفون بواحدة من النساء خصوصاً بالمناطق الحارة، فهم إما أن يرهقوا هذه الزوجة ويضروها، وإما أن يتطلعوا إلى الرذيلة والفاحشة؛ لذلك كان لزاماً أن يجد صاحب هذه الطبيعة المجال أمامه مفتوحاً لأن يسد جوعة جسمه القوية من الحلال الذي شرعه الله، ألا وهو تعدد الزوجات. إن استعداد الرجل للتناسل أكثر من استعداد المرأة, فهو مهيأ لذلك منذ البلوغ إلى سن متأخرة، بينما المرأه لا تتهيأ لذلك فترة الحيض والنفاس والولادة، يضاف إلى ذلك ظروف الحمل والرضاع, كذلك استعداد المرأة للولادة ينتهي بين الخامسة والأربعين والخمسين وأحياناً في الأربعين، بينما الرجل يستطيع الإخصاب إلى ما بعد الستين والسبعين,

هذه بعض الأسباب الخاصة والعامة التي لاحظها الإسلام, وهو يشرع لا لجيل خاص من الناس ولا لزمن معين محدد, وإنما يشرع للناس جميعاً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها في كل زمان ومكان.

ولقد كان لهذا التشريع والأخذ به في العالم الإسلامي فضل كبير في بقائه نقياً بعيداً عن الرذائل والفواحش التي فشت وانتشرت في المجتمعات التي لا تؤمن بالتعدد ولا تعترف به.

وصدق الله العظيم عنما قال: ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير.

المهندس بلال بن حسين

توغل الكيان الغاصب في أرض الشام رؤية شرعية

عاش المسلمون ثلاثة عشر قرناً من الزمان تحت راية واحدة ودولة واحدة، ورغم ما اعترى هذه الدولة من فترات تراجع وانحطاط، فقد ظلت الأحكام الشرعية مرتبطة بها على الدوام، وكان على رأس هذه الأحكام حكم الجهاد، الذي يمثل مبادأة الكفار بالقتال لإعلاء كلمة الله ونشر الدعوة، غير أن المسلمين مرت عليهم فترات من الضعف غزاهم فيها الكفار في بلادهم، كما حدث مع النبي ﷺ وصحابته في معركتي أحد والخندق.

ولذلك، نشأ طبيعياً هذا التقسيم الاستقرائي للجهاد إلى نوعين:

جهاد الطلب: الذي يشترط فيه إذن الإمام وله شروطه وأحكامه، وعلى رأسها القدرة والاستطاعة.

جهاد الدفع: الذي لم يضع له الشارع شروطاً خاصة، ولا يشترط فيه إذن الإمام. فالرجل والمرأة وحتى الصبيان يخرجون للقتال، كلٌ بقدر استطاعته، وهذا الأمر طُبِّق عمليا عند غزو المغول لبغداد، وعند غزو النصارى الصليبيين لأقاليم الأندلس بعد تفرق ملوك الطوائف، فكان الجميع يقاتل، كلٌ ضمن طاقته وقدرته؛ ولأن جهاد الدفع يستوجب دفع أذى الكافر عن أرض الإسلام ورد كيده عن بلاد المسلمين، فلا يُتصور فيه إذن الإمام، لأن مصلحته تفوت بالتأخير والتنظيم وإذن الإمام، سيما والكافر يستبيح أرض الإسلام.

وعماد الدليل في ذلك قوله تعالى: [فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ]، وأيضاً حديث النبي ﷺ: «...وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» متفق عليه. فالجهاد في هذه الحال - أي في حالة صيال الكافر على أرض الإسلام - واجب قطعي، ولا يُنظر فيه للشروط المرعية في جهاد الطلب، فالجهاد متعين ومفروض إذا احتل شبر من أرض الإسلام، أو إذا غزا كافر بلداً إسلامياً.

ما يدفعنا لقول هذا الكلام هو التوغل المستمر الذي يمارسه كيان يهود في أرض الشام، وتصاعد الأصوات المتخاذلة التي تدّعي عدم الرغبة في الانجرار لحروب يفرضها كيان يهود في المنطقة، وهذا التخاذل هو ما يجعلهم يتلقون الصفعات والضربات؛ فالحكم الشرعي، حتى وفقاً لتقسيمات سايكس بيكو، يفرض عليهم الدفاع عن بلدهم وأرضهم بقدر الاستطاعة، فتوغل كيان يهود لا يوقفه إلا الرد العسكري بحسب القدرة.

ولا يُقبل القول بأن سوريا بلد ضعيف أو أنها لا تستطيع الوقوف في وجه الكيان؛ فذلك غير صحيح، لأن الدليل الشرعي يفرض عليهم الدفاع عن بلدهم وأرضهم، لا الجلوس متفرجين. ويُصرح كبيرهم بأن الاعتداء السافر على أراضي الشام يمثل انتهاكاً لكل المواثيق الدولية والأعراف الدبلوماسية، ويؤخر السلام في المنطقة! وكأننا ننتظر منه توصيف الحالة لا علاجها! فالتوصيف يجيده الجميع، من نساء وشيوخ؛ فهل هذا ما كان ينتظر من الحاكم الذي الأصل فيه أنه جنة يُتقى به ويُقاتل من ورائه؟!

إن الذل الذي أوصل له حكام سوريا الحاليون أهل الشام أدى إلى أن أصبحت اعتداءات يهود وتدخلاتهم في السويداء وأهلها وعربدتهم وضربهم لوزارة الدفاع والقصر الرئاسي أفعالاً ما كان ليهود أن يجرؤوا عليها لو وجدوا رجالاً في الجموع، فها هم أهل غزة قد سطروا التاريخ ودونوا أسماءهم في سجل العظماء، وهم لا يملكون عشر معشار ما يملك عدوهم، ولا يملكون عشر معشار ما يملكه حكام الشام.

لما ضعفت الدولة العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من القرن الماضي أصبح التدخل في شئونها الداخلية عاملاً من عوامل الضعف الكثيرة التي اجتاحتها، بل لعله لا يقل خطورة عن انتقاصها من أطرافها بل من قلبها بالاستعمار، فروسيا تدخلت تحت ما يسمى حماية (الأقليات) لتدعم الأرثوذكس، وفرنسا تدعم الموارنة كما يفعل يهود اليوم في السويداء بحجة وقوفهم إلى جانب الدروز، وهذا النوع من التدخل أفقد الدولة هيبتها ومكانتها ما جعله بالتالي حجة للتدخل العسكري المباشر في بلاد المسلمين.

لا يظنن حكام الشام أن العالم سيترك الشام وشأنها؛ فالشام أرض كُتب عليها أن تكون محلاً للصراعات منذ آلاف السنين، فإما أن تكون عزيزة، وإما أن تكون ذليلة، ولا حل وسطاً فيها، وإذا لم يسارع الشرفاء من أهل الشام، ويأخذوا على يد السفهاء منهم، فستكون الشام مثل الضفة بالنسبة لكيان يهود، حيث يعربدون ويقتلون ويغتالون، وتصبح سلطتهم تقتصر على عَدّ القتلى وحراسة الحاكم، تماماً مثل سلطة عباس وأجهزتها الأمنية!

وصدق رسول الله ﷺ القائل: « إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ» رواه أبو داود

لم يكن في تاريخ الدولة الاسلامية مشكلة اسمها مشكلة (الأقليات) الدينية أو العرقية أو الطائفية، فكل من يحمل تابعية الدولة يكون جزءا منها، وقد أدار المسلمون هذا الملف باقتدار وقوة، وشاهدنا أن من يسميهم العالم اليوم (أقليات)، قد عاشوا في بلاد المسلمين وتحت حكم المسلمين قرونا عديدة، لم يلحظ أنهم هاجروا مجموعات بسبب حكم المسلمين، أو بسبب ظلم وقع عليهم، بل إنهم كانوا يخاطبون أبناء ديانتهم خارج حدود الدولة ليلحقوا بهم لِما رأوا من العدالة والإنصاف، أما الآن وفي زمن أشباه الحكام فإن بلاد المسلمين قد أصبحت مرتعا خصبا لكل دواب الأرض، تنتقص من أطرافها، ويتدخل الكفار في بلاد الإسلام بحجج شتى ويعربدون تحت عناوين كثيرة، وغرهم أن الحكام يعملون عندهم وهم مدينون لهم بالكرسي الذي وصلوا له، وليست الشام بأفضل من أخواتها من بلاد المسلمين، فحاكمها يراقب كيان يهود يصول ويجول ويقتل ويقصف ولا يزيد عن التوصيف والشجب وكأن البلد ليس بلده، والقتلى ليسوا رعيته! وقد كان بالأمس القريب قبل أن يلتصق بالكرسي يتوعد الكفار بالجهاد والقتال، فأصبح هو والكفار يقاتلون أهل الشام، وما فعله في السويداء من انسحاب القوات والأمن، وترك الناس يقتلون على يد العصابات المسلحة التي تفوقهم عددا وعتادا، هو خير دليل، وسيسأل عنه يوم القيامة، فليعد للسؤال جوابا!

تطابق وجهات النظر والقضايا ذات الإهتمام المشترك

"تطابق وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك" هو تعبير يستخدم لوصف اتفاق أو تطابق في الآراء بين طرفين أو أكثر حول مواضيع ذات أهمية مشتركة لديهم. ويمكن استخدام هذا التعبير في سياقات مختلفة، مثل:

- الاجتماعات الدبلوماسية:حيث يتم التعبير عن تطابق وجهات النظر حول قضايا إقليمية أو دولية.
- العلاقات الثنائية:حيث يتم التأكيد على تطابق مواقف البلدين تجاه قضايا معينة.
- المفاوضات:حيث يتم التوصل إلى اتفاق حول مسائل ذات اهتمام مشترك.
- النقاشات العامة:حيث يتم التعبير عن تطابق وجهات النظر بين الأفراد أو الجماعات.

بشكل عام، يشير هذا التعبير إلى وجود تفاهم وانسجام في الرؤى بين الأطراف المعنية حول مواضيع معينة، مما يسهل التعاون والتنسيق فيما بينها. هذا من حيث المعنى العام الإجمالي للكلمة،لكن مما يثير الفضول ثم الاشمئزاز إطلاق هذا الوصف على كل لقاء يحصل بين زعيمي بلدين حتى لو كان اللقاء تافها بلا سياسة ولا مصلحة ، ثم ما يزيده قذارة حين يوشح بعبارة حفظتها جموع الناس من شدة تكرارها في نشرات الأخبار وهي عبارة:" توطيد عُرى الصداقة والتعاون بين شعبي البلدين"مع العلم أن الشعوب لم تلتق مع بعضها يوما ولم تتعاون فيما بينها البتة وكل ما حصل هو لقاء رئاسي بين رأسي سلطة البلدين ولا يعلم سر لقاءهما غيرهما والله عز وجل. فلما هذه السيمفونية الكاذبة التي تتكرر على مسامعنا ولما الحرص منهم على أن نصدّق كذبهم؟

ينقسم العالم اليوم إلى قوتين:قوة عظمى تتمثل في الدول الفاعلة والمهيمنة وهي أساسا وعلى رأسها أمريكا ثم بريطانيا وفرنسا ودول الغرب عموما وقوى منفعلة خاضعة وتابعة ومنفذة لسياسات القوى العظمى وسائرة في الفلك .

تتحكم في هذه القوى ثلاث أنواع من العلاقات:

*علاقات دول القوى العظمى فيما بينها:هذه الدول هي دول استعمارية طامعة في النفوذ ولها استراتيجياتها ومخططاتها وبرامجها في السيطرة والهيمنة والنفوذ وهي في الغالب في صراع دائم فيما بينها للتفرد والقيادة وتعتمد كل واحدة على إفشال مخططات الأخرى ووضع العراقيل في طريقها منعا لها من الإنفراد بقيادة المركب ،وعلى هذا الأساس وبمقدار خبثها السياسي تلجأ في كثير من الأحيان مُكرهة إلى تفاهمات فيما بينها لاقتسام المنافع والمصالح والنفوذ في أوساط العالم الثالث – محل الصراع - دون أن يأمن بعضها جانب بعض وتبقى وتيرة التأهب مرتفعة حتى تخلو الساحة لأحدها كما هو حاصل اليوم حيث استأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بغالبية النفوذ في المصالح وصارت الرقم الصعب في كل المعادلات وصارت الدول الفاعلة تقرأ لها ألف حساب بل لا تتجرأ على مناكفتها أو الوقوف في وجهها كما لا تنفك أمريكا عن استغلال كل فرصة لإلحاق خسارة أو هزيمة أو توجيه ضربة قاسية لأي من هذه الدول التي تسعى لمنافستها أو التشويش عليها.عالم منحط تتحكم فيه المصالح وتغيب فيه القيم ويكثر فيه النفاق،غابة تملؤها الوحوش الضارية، القوي يأكل فيها الضعيف ويقتله دونما رحمة. ولعل أبلغ مشهد يعبر عن دناءة الغرب هو حربه الصهيو-صليبية على أهل غزة وفتكه بوحشية بأناس عزل.

*علاقات دول العالم الثالث فيما بينها:هذه العلاقات تكاد تكون منعدمة لأنها دول ليست في حل من أمرها وهي مفعول فيها وبها وتأتمر بأوامر القوى العظمى،وإن حصل ورأينا علاقات تبادل زيارات وعقد اتفاقيات ورسم برامج وخطط فهي قطعا مما سمح به المسؤول الكبير أو هي توصيات وأوامر من عنده.هذه الدول والتي لا تستحق وصف الدول،إنما هي زرائب أنشأها الاستعمار لتكون له حديقة خلفية يستمتع بها كيفما يشاء....هذه الدول قد يستعملها الغرب في تحالفات أو تنفيذ سياسات أو شن حروب بالوكالة لصالحه كما حصل مع أتباع أمريكا إيران وتركيا في تنفيذ سياستها في سوريا.

* علاقات دول القوى العظمى بدول العالم الثالث:منذ إسقاط الخلافة العثمانية آذار مارس 1924 واقتسام تركة الرجل المريض بين دول الاستعمار وترسيم الحدود باتفاقية سايكس –بيكو المشؤومة واقتسام النفوذ بينها صارت الدول المصطنعة أو الزرائب المستحدثة في العالم الإسلامي بقيادة رويبضات أُتي بهم من قبل الاستعمار ،صارت تحت تصرفهم وتسير وفق توجيهاتهم ومخططاتهم .زعماء أُتي بهم على متن دباباتهم وصيروهم قادة لشعوبهم وصنعوا لهم تاريخا يليق بزعامتهم حتى يخلقوا لهم حالة من الانسجام مع شعوبهم. هؤلاء الحكام ليستمر جلوسهم على الكرسي عاهدوا سيدهم وولي نعمتهم على خدمته اللامشروطة واللامحدودة حتى لو أدى بهم الحال إلى إفناء شعوبهم وثروات بلدانهم .

هذا النوع من العلاقات بين الحكام والدول العظمى لا تبنى على أساس الندّية حتى نقول أن لديهم قضايا ذات اهتمام مشترك ليحصل بينهم تطابق في وجهات النظر فربما تقارب بين الشعوب:

١- فقضايا الدول الاستعمارية غير قضايا دول العالم الثالث لأن الدول الاستعمارية كأمريكا وبريطانيا تنظر إلى العالم كلقمة سائغة وثروات يجب نهبها لذلك قضاياها تنظر لها من خلال هذه الزاوية ،زاوية مبدئها وعقيدتها من أجل تحقيق المنافع والمصالح فلا قيمة تعلو على المنفعة والمصلحة ولو كان الثمن دماء وأشلاء لذلك حين تأمر لا تبحث إلا عن الطاعة وطأطأة الرؤوس وهي حتما ستجدها في حكام رضعوا الذل والمهانة،وبشيء من المناورة يتم إخراج الحدث في ديباجة كاذبة للتضليل حتى يحفظ الاستعمار بعضا من ماء وجه الحاكم العميل،أما قضايا دول العالم الثالث فتولاها حكام تابعون عملاء رهن إشارة من ولاّهم،لذلك لا نلحظ تغيرا لا في الأحوال ولا في الأوضاع ...والواقع أصدق أنباء من الأخبار وهو وحده يكشف حجم الكوارث والمآسي التي يتلظى بها الناس جراء السياسات الخائبة.

ولنا أن نسأل مستغربين:هل بأمثال حكام أتباع يمكن أن نأمل أن نأمن على حياتنا ونهنأ في عيشنا فنطمئن ونسعد؟

٢- طالما كانت قضايانا غير قضايا الاستعمار واهتماماتنا غير اهتماماتهم فعن أي تطابق لوجهات النظر يتحدثون ...وإنه لأمر مضحك من شدة سخافته فعلى سبيل المثال زيارات مكوكية لمسؤولين كبار من الإدارة الأمريكية لتونس وتقديم مساعدات عسكرية وخبرات فنية ليست أمرا عابرا بلا هدف وإنما هو عمل مباشر للهيمنة على شمال إفريقيا وطرد وكنس النفوذ الأوروبي ،فإذا كانت هذه هي وجهة نظر أمريكا فكيف يحصل التطابق بين وجهتنا ووجهتهم،فهل ذهبنا بدورنا لأمريكا وكانت تحدونا نظرة توسعية وهيمنة لنقول بتطابق وجهات النظر ثم الأدهى والأمر أن أمريكا لن تسمح بتطابق وجهة نظرها مع وجهة نظر أي دولة أخرى لأنها ترى نفسها الدولة الأولى في العالم بلا منازع وعلى الجميع تقديم عرابين الولاء والطاعة....إذا الحديث هنا عن وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر المستعمر لا غير.

وبذلك ينكشف زيف هذه العبارات (تطابق وجهات النظر والقضايا ذات الاهتمام المشترك) لأنها بيع للوهم وتوهم للسيادة وهي غطاء إعلامي وسياسي يتخفى وراءه رويبضات الحكم ليصنعوا لهم هالة ،واليوم بات حريّا بنا تعرية وفضح من يرومون الحكم تحت رماح المستعمرين.

الدول الاستعمارية قد يكون لها نفس القضايا المشتركة فيما بينها مثل النفوذ والهيمنة والاستعمار وقد تتطابق وجهات نظرها كما حصل حين التفاف دول عصبة الأمم المتحدة للقضاء على الخلافة العثمانية وقد تتنافر وجهات نظرها كما هو حاصل اليوم في صراعها المحموم على ثروات العالم الإسلامي.

العالم اليوم في أمس الحاجة لدولة عظمى جديدة تتميز بقضيتها المركزية:إخراج البشرية من ضنك الرأسمالية وعبثها وفسادها وظلمها وقحطها إلى رحمة الإسلام وعدله وخيريته تحت ظلال دولة العدل والخير الخلافة الراشدة الثانية الموعودة قريبا قريبا بإذن الله..(....ثم تكون خلافة على منهاج النبوة) والتي ستعيد للكون توازنه بنشر قيم الإسلام العظيم ومبدئه الفريد.

أ.علي السعيدي

تتمة كلمة العدد..."المشترك" تمثال الشمع، ذاك الذي يدعى الناس إلى الطواف حوله!!

أما وقد أخذ العنت من الجميع كل مأخذ، والعجز عن الوصول إلى مستقر قد بلغ منهم منتهاه، فما من مبرر للإعراض عن شرع الله وقد كفى الإنسان ما أهمه إلا شقوته، والله عزّ وجلّ يحذره في قوله تعالى: وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ (٧١) ـ المؤمنون ـ

فليس أشدّ ظهورا من فساد القول بالبحث عن المشترك كحل لقضية الإنسان، حين ربطها بأرض الإقامة، أو رابط العرق واللسان. وإن كان لابد من تحديد لعبارة المشترك فليس أحق بذلك من الاشتراك في نظرة الإنسان إلى أساس وجوده، كونه مخلوق لله العليم الخبير. فهو سبحانه الأعلم بما يصلحه، فجاء خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد ملزما التقيد به، وقصر تنظيمها على ما أمر به الله سبحانه وتعالى. فجاءت لشريعة الإسلامية متعلقة بجميع أفعال الناس وجميع علاقاتهم، سواء أكانت علاقتهم مع الله، أم علاقتهم مع أنفسهم، أم علاقتهم مع غيرهم.

هكذا سيظل الحديث عن "المشترك" من فضول الكلام الذي لا يغني عن الحق شيئا، ولا يعدو إلا أن يكون ذاك التمثال الذي تلهج به ألسن من يصرّ على الباطل، ومن أعشت عينه بدع المذاهب الفاسدة، ولوثات النظريات المتهافتة، حتى تذيب شمع صنمهم، صحوة أمة الخير، باتت تباشير فجرها مؤذنة بغده المشرق. وإن غدا لناظره قريب.